

Distr.: General
9 June 2000
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٠

نيويورك، ٥ تموز/يوليه - ١ آب/أغسطس ٢٠٠٠

البند ١٠ من جدول الأعمال المؤقت*

التعاون الإقليمي

التعاون الإقليمي في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين
المتصلة بهما

تقرير الأمين العام

إضافة

التعاون مع الهيئات الإقليمية الأخرى

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٢	١	مقدمة
٢	٥-٢	أولا - اللجنة الاقتصادية لأوروبا
٣	١٠-٦	ثانيا - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ
٤	١٦-١١	ثالثا - اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
٦	١٩-١٧	رابعا - اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
٧	٣٠-٢٠	خامسا - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

مقدمة

بمحالات الطاقة، والبيئة والفساد، وأوجه التباين الاجتماعي فيما بين بلدان المنطقة.

٣ - وقد واصلت اللجنة الاقتصادية لأوروبا ومنظمة البحر الأسود للتعاون الاقتصادي تعاونهما الوثيق في عدد من المجالات. وشملت الأنشطة التي قامت بها المنظمة الاقتصادية لأوروبا في السنة الماضية القيام بدور أساسي، بما في ذلك في اجتماع المائدة المستديرة الوزاري الدولي الذي كان موضوعه: "منظمة البحر الأسود للتعاون الاقتصادي على مشارف القرن الحادي والعشرين"، والمعقود في تبليسي، في آذار/مارس ١٩٩٩؛ وحلقة العمل المتعلقة بدور الحكومة المحلية والإقليمية في إنشاء المشاريع، المعقود في يريفان، في آذار/مارس ١٩٩٩؛ والاجتماع الوزاري بشأن مسألة الطاقة، المعقود في تبليسي، في نيسان/أبريل ١٩٩٩؛ واجتماع منظمة البحر الأسود للتعاون لمجلس وزراء الخارجية، المعقود في تسالونيك، في نيسان/أبريل ١٩٩٩؛ واجتماعات اللجنة التوجيهية المعنية بتنمية مجال النقل في البلدان الأوروبية الواقعة على البحر الأسود (تبليسي، حزيران/يونيه ١٩٩٩ واستنبول، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩)؛ والحلقة الدراسية عن تعاون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم مع الشركات عبر الوطنية، المعقود في باكو، في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩؛ وحلقة العمل عن حماية البيئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، المعقود في باكو، في آذار/مارس ٢٠٠٠.

٤ - ومنذ التوقيع على مذكرة التفاهم والاتفاق بشأن التعاون بين اللجنة الاقتصادية لأوروبا ومبادرة وسط أوروبا في أيار/مايو ١٩٩٨، يجري عقد اجتماع سنوي في جنيف لاستعراض التعاون الجاري وللاتفاق على الأنشطة المشتركة التي سيضطلع بها في المستقبل. وقد وفرت اللجنة الاقتصادية لأوروبا المشورة إلى مبادرة وسط أوروبا وتعاونت معها في

١ - خلال الفترة قيد الاستعراض، كثفت اللجان الإقليمية تعاونها مع المنظمات الإقليمية الأخرى. ودعا المجلس في المرفق الثالث لقراره ١٩٩٨/٤٦ إلى إقامة تعاون وثيق بين اللجان وغيرها من الهيئات ذات الصلة كل في منطقتها.

أولا - اللجنة الاقتصادية لأوروبا

٢ - وقد تعزز على مر الأيام تعاون وثيق في العمل بين اللجنة الاقتصادية لأوروبا ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا من حيث البعدين الاقتصادي والبيئي للأمن. ونظرا إلى صغر حجم أمانة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، فهي تعتمد على البحوث والتحليلات التي تجريها اللجنة الاقتصادية لأوروبا كأساسا لمناقشتها الموضوعية. وفي المقابل، تتيح منظمة الأمن والتعاون في أوروبا للمنظمة الاقتصادية لأوروبا فرصة عرض دراساتها، وتقاريرها، واتفاقاتها، وقواعدها، ومعاييرها على جمهور أوسع. ويشمل التعاون في المرحلة الحالية: (أ) مشاركة موضوعية من جانب اللجنة الاقتصادية لأوروبا في المنتدى الاقتصادي السنوي لعام ٢٠٠٠ الذي تعقده منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بما في ذلك إلقاء كلمات بشأن مواضيع أساسية محددة في جلستين رئيسيتين والإسهام في إعداد ورقة عن استعراض الالتزامات الاقتصادية للدول الأعضاء في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (وفقا لما ورد في وثيقة بون لعام ١٩٩٠)؛ و (ب) المشاركة في الحلقات الدراسية التي تعقدها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بصورة دورية تحضيراً لمنتدىها. علاوة على ذلك، نظمت الجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا المؤتمر الثاني للتعاون دون الإقليمي (نانت، أيلول/سبتمبر ١٩٩٩) بالشراكة مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا. وقد يسر الاجتماع تبادل الخبرات فيما بين المنظمات دون الإقليمية في

للتعاون: التجارة والاستثمار، النقل والاتصالات، وتنمية الموارد البشرية والطاقة. ويحضر الاجتماع السنوي رؤساء رابطة أمم جنوب شرق آسيا، ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، ومنظمة التعاون الاقتصادي، وأمانة منتدى جنوب المحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ. ومن المقرر عقد الاجتماع المقبل في بانكوك في حزيران/يونيه ٢٠٠٠.

٧ - وتقوم اللجنة بتنفيذ مشروع لتيسير التجارة داخل الأقاليم والتجارة المشتركة بين المناطق دون الإقليمية في منطقة رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي. ونظمت حلقة العمل الوطنية الأولى بشأن هذا الموضوع في كاتمندو، نيبال، في بداية شهر آذار/مارس ٢٠٠٠. ومن المقرر عقد حلقات عمل أخرى في عدة عواصم من عواصم البلدان الأعضاء.

٨ - ونظمت اللجنة بالاشتراك مع منتدى جنوب المحيط الهادئ حلقة عمل بشأن تعزيز التعاون في مجالي التجارة والاستثمار بين البلدان الجزرية في منطقة المحيط الهادئ واقتصادات شرق آسيا وجنوب شرق آسيا في نادي، بفيجي، في بداية شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩. وشارك مركز العمليات في منطقة المحيط الهادئ التابع للجنة، بوصفه كيانا مرجعيا، في منتدى الاجتماع الوزاري الاقتصادي المعقود في أبيا، بساموا في بداية شهر تموز/يوليه ١٩٩٩. علاوة على ذلك، يظل مستشارو مركز العمليات التابع للجنة على اتصال منتظم بأمانة منتدى جنوب المحيط الهادئ.

٩ - وقد واصلت اللجنة توفير الدعم التقني للتعاون الاقتصادي القائم بين بنغلاديش والهند وميانمار وسري لانكا وتايلند من أجل تعزيز التقدم الاقتصادي في البلدان الأعضاء.

١٠ - وبالتعاون مع مصرف التنمية الآسيوي، واصلت اللجنة أداء دورها في برنامج منطقة نهر ميكونغ الكبرى دون الإقليمية من أجل تعزيز تنمية القطاع الخاص من خلال

(أ) وضع وتنفيذ منهجية مبادرة وسط أوروبا لاستكشاف وعرض فرص الاستثمار في المشاريع وتوفير المساعدة التقنية لها (وقد تم حتى الآن تحديد ١٢٠ مشروعا وعرضها على ما يقارب ٣٠ مؤسسة مالية في إطار هذه الآلية)؛ و (ب) تنظيم منتدى القمة الاقتصادي السنوي لمبادرة وسط أوروبا وغيره من الاجتماعات الهامة؛ و (ج) استحداث وتنفيذ أنشطة في المجالات ذات الاهتمام المشترك: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتمكين النساء من مباشرة الأعمال الحرة، والتمويل على نطاق صغير، والأنشطة العقارية، وقانون المنافسة، والمعايير الزراعية، وكفاءة الطاقة، والمؤشرات الاحصائية. وقد اضطلع ببعض من هذه الأنشطة في إطار عملية تعمير جنوب شرق أوروبا، بما في ذلك قيام مبادرة وسط أوروبا بتنفيذ مشروع نموذجي للتمويل الصغير النطاق لصالح مباشري الأعمال الحرة والأعمال التجارية الأسرية في مناطق استضافة اللاجئين في ألبانيا.

٥ - وركز التعاون بين مجلس أوروبا واللجنة الاقتصادية لأوروبا على تنظيم الاجتماع التحضيري الإقليمي للجنة الاقتصادية لأوروبا المتعلق باستعراض تنفيذ منهاج عمل بيجين^(١)، المعقود في جنيف في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠. وقد وفر مجلس أوروبا خبراته بتقديم مساهمات موضوعية في الاجتماع ودعم عملية وضع الصيغة النهائية للاستنتاجات التي اتفق عليها في الاجتماع.

ثانيا - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

٦ - تدعو اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ إلى عقد اجتماع استشاري سنوي للرؤساء التنفيذيين للمنظمات دون الإقليمية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ من أجل تعزيز التعاون بين المناطق دون الإقليمية. وقد حددت حتى الآن أربعة مجالات منتقاة

التقني مع الآلية الدائمة للتشاور وتنسيق السياسات التابعة لمجموعة ريو.

١٤ - وفي إطار آلية التعاون المشتركة بين اللجنة، والنظام الاقتصادي لأمريكا اللاتينية، ورابطة تكامل أمريكا اللاتينية، تم الاضطلاع بأنشطة، بما في ذلك الاشتراك في تنظيم الاجتماع الخامس للسلطات المسؤولة عن السياسات التجارية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واجتماع أمانات التكامل والتعاون لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وعلى المستوى دون الإقليمي، واصلت اللجنة تعاونها الوثيق مع أمانات نظام التكامل لأمريكا الوسطى والجماعة الكاريبية. كما تعاونت اللجنة أيضا على الصعيد التقني مع الأمانة الإدارية للسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي من أجل إنشاء نظام معلومات في مجال التعليم لمجموعة البلدان المعنية.

١٥ - وفي ميدان الطاقة، واصلت اللجنة التعاون مع منظمة أمريكا اللاتينية لشؤون الطاقة في إطار مشروع يتعلق بالطاقة والتنمية المستدامة وفي تنظيم المؤتمر الثلاثين لوزراء الطاقة وتوفير الدعم التقني له.

١٦ - وبقيت اللجنة أيضا على اتصال بالمنتديات الحكومية الدولية الأخرى العاملة في مختلف القطاعات، لاسيما اجتماعات الأمانات التقنية للوزارات الإقليمية المعنية بالبيئة، والتعدين، والطاقة، والنقل، والإسكان، والتنمية الحضرية. وفي مجال التعدين والطاقة، اضطلعت اللجنة أيضا بأنشطة بالاشتراك مع هيئات مشتركة بين البرلمانات.

رابعاً- اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

١٧ - عززت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تعاونها مع المنظمات الحكومية الدولية الإقليمية ودون الإقليمية الأخرى في أفريقيا خلال السنة الماضية. وتعاونت اللجنة مع منظمة الوحدة الأفريقية (إلى جانب اليونيدو) في توفير الخدمات

تيسير التجارة. وبالتعاون مع مصرف التنمية الآسيوي والأونكتاد، عقدت اللجنة، في آب/أغسطس ١٩٩٩، اجتماعا لكبار المسؤولين عن جدول أعمال منظمة التجارة العالمية في المستقبل بالنسبة لمسألة التجارة في البلدان النامية.

ثالثاً- اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

١١ - حرصت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على بذل جهود ترمي إلى توسيع وتدعيم التعاون والتنسيق مع المنظمات الحكومية الدولية الإقليمية الأخرى. وإن قدرا هاما من التعاون مع منظمة الدول الأمريكية ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية تم في إطار اللجنة الثلاثية، التي توفر في إطارها المنظمات الثلاث جميعها الدعم التقني لإنشاء منطقة التجارة الحرة للأمريكتين.

١٢ - أما فيما يتعلق بمصرف التنمية للبلدان الأمريكية، فإن التعاون شمل مجموعة واسعة من الأنشطة في مجالات مثل التنمية الاجتماعية، وسياسات الاقتصاد الكلي، والسكان، والإحصاءات، وإدارة الموارد المائية. ومن بين هذه الأنشطة، أن يوفر المصرف الدعم المالي للأنشطة المعيارية والتنفيذية التي تضطلع بها اللجنة، والمشاركة الموضوعية من جانب كل طرف في الاجتماعات التي يعقدها الطرف الثاني، بما في ذلك الدورات التي تعقدها اللجنة واجتماع محافظي المصرف، وتنظيم اجتماعات وأنشطة مشتركة وبذل جهود منهجية لتحسين عملية تقسيم العمل بين المؤسستين.

١٣ - وواصلت اللجنة التعاون مع منظمة البلدان الأمريكية في منطقة البحر الكاريبي دون الإقليمية في تنفيذ مشاريع مشتركة تتعلق بالتعليم والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، ومع رابطة الدول الكاريبية في تنفيذ مختلف جوانب برنامج العمل. وقد وقعت اللجنة مؤخرا على اتفاق للدعم

تشكيل أمانة السوق المشتركة للجنوب والشرق الأفريقي. وانطوى ذلك على إعداد توصيف للوظائف وتصنيفها، مع اقتراح إعادة توزيع لها واستحداث نظام جديد لتقييم الأداء. وقد نظرت أمانة السوق المشتركة للجنوب والشرق الأفريقي في التوصيات واعتمدت الهيئات المسؤولة عن وضع السياسات هذه التوصيات. وقد عمل مركز التنمية دون الإقليمي للجنوب الأفريقي أيضا مع السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي و الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في إقامة إطار للجنة تُعنى بالنقل والاتصالات في الجنوب الأفريقي من أجل وضع برنامج يحقق السلامة على الطرق في الجنوب الأفريقي، وذلك في إطار المبادرة الجامعة لتحقيق السلامة على الطرق في أفريقيا. ويوفر مركز التنمية دون الإقليمي لوسط أفريقيا حاليا المساعدة التقنية لإعادة تنشيط الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. ومتابعة لهذه الجهود، اضطلع مركز التنمية دون الإقليمي لوسط أفريقيا ببعثات استشارية في الدول الأعضاء الإحدى عشرة في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. وقدمت نتائج البعثات الاستشارية إلى اللجنة الاستشارية للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وفي إطار اجتماع وزاري عقد في حزيران/يونيه ١٩٩٩ في مالابو، بغينيا الاستوائية. وفي وقت لاحق، اعتمد مؤتمر رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بيانا تضمن، في جملة أمور، طلبا موجهها إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بإعداد دراسة تتعلق بإيجاد آلية تمويل مستقلة لمؤسسات التكامل الإقليمي لبلدان وسط أفريقيا. ويتعاون مركز التنمية دون الإقليمي لغرب أفريقيا مع أمانة اتحاد نهر مانو في إجراء دراسة عن إعادة تنشيط الاتحاد، مما يمثل جزءا لا يتجزأ من مبادرة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا المتعلقة بتعمير بلدان حوض نهر مانو في مرحلة ما بعد الصراع. وتعاون اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مع اتحاد المغرب العربي في إجراء دراسة

الفنية للمؤتمر الرابع عشر لوزراء الصناعة أفريقيين، المعقود في داكار، بالسنگال، في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩. كما تعاونت اللجنة ومنظمة الوحدة الأفريقية في تنظيم عملية توفير الدعم التقني للدول الأعضاء الأفريقيين فيما يتعلق بالمفاوضات المتصلة بعقد اتفاق تعاون جديد بين الاتحاد الأوروبي ومجموعة الدول الأفريقية ودول منطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ؛ وفيما يتعلق بالعملية التحضيرية للمؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية المعقود في سياتل، بالولايات المتحدة الأمريكية، والدورة العاشرة للأونكتاد المعقودة في بانكوك بتايلند. وقد تعاونت اللجنة ومنظمة الوحدة الأفريقية في العملية التحضيرية لعقد المؤتمر الوزاري المعني بالأمن والاستقرار والتنمية والتعاون في أفريقيا، المعقود في أيار/مايو ١٩٩٩ في أبوجا، بنيجيريا. والهدف من هذا المؤتمر وضع مجموعة من المبادئ لتعزيز الأمن، والاستقرار، والتنمية، والتعاون في المنطقة.

١٨ - ومصرف التنمية الأفريقي ومنظمة الوحدة الإفريقية من الشركاء الذين تعاونوا في مبادرة اللجنة المتعلقة بتعمير وتنمية بلدان حوض نهر مانو، وهي غينيا، وليبيريا، وسيراليون في مرحلة ما بعد الصراع. وقد شاركت اللجنة ومصرف التنمية الأفريقي، إلى جانب منظمات أخرى، في الأعمال التحضيرية المتصلة بالمنشور المعنون "هل يمكن لأفريقيا أن تزعم مواكبة القرن الحادي والعشرين". وتقوم أمانة مشتركة بين اللجنة ومنظمة الوحدة الأفريقية، ومصرف التنمية الإفريقي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بالتعاون في الإعداد لقيام باستعراض لنتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية بعد ١٠ سنوات في أفريقيا.

١٩ - وتواصل نمو التعاون بين المنظمات الحكومية الدولية دون الإقليمية ومراكز التنمية دون الإقليمية التابعة للجنة. وتعاون كل من مركز التنمية دون الإقليمي للجنوب الأفريقي ومركز التنمية دون الإقليمي لشرق أفريقيا في إعادة

عن عملية تحقيق التكامل بين الاتحاد الأوروبي واتحاد المغرب العربي وتنظيم حلقة عمل عن تحقيق الاتساق في السياسات المالية في منطقة اتحاد المغرب العربي.

خامسا - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

٢٠ - تعاونت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا مع عدد من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في مجموعة من المجالات. ففي مجال التنمية البشرية المستدامة، حافظت اللجنة على علاقات طويلة الأمد مع جامعة الدول العربية وعدة هيئات فرعية تابعة لها؛ وقد تجسد ذلك رسميا من خلال التوصل إلى مذكرة تفاهم في عام ١٩٨٣، تم تجديدها في عام ١٩٩٥. ومن مجالات التعاون الرئيسية، عقد أربعة اجتماعات تحضيرية إقليمية بشأن المتابعة الإقليمية المتكاملة لتوصيات أربعة مؤتمرات عالمية (المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، والمؤئل الثاني)، التي تتوجت بعقد مؤتمر عربي عن هذا الموضوع. ومن خلال عقد هذه الاجتماعات، حاولت اللجنة التماس تحقيق شراكة مع جامعة الدول العربية لتوسيع نطاق التغطية وإشراك جميع الدول العربية الأعضاء وكفالة استخدام منهجيات مشتركة بالنسبة لإجراءات المتابعة. كما أن اللجنة تتعاون مع جامعة الدول العربية وصندوق الأمم المتحدة للسكان من أجل توفير التدريب في مجال سياسات السكان بغية نشر آليات مشتركة للرصد، ومؤشرات للتقييم، وقواعد للبيانات. وفي ميدان النهوض بالمرأة، إن اللجنة عضو في لجنة المشورة التقنية التابعة لجامعة الدول العربية والمعنية بالمشاريع الإقليمية للنهوض بالمرأة، مما من شأنه أن يكفل اتباع نهج مشترك في هذا المجال. وتتعاون اللجنة أيضا مع جامعة الدول العربية والمؤئل في إصدار نشرة إخبارية مشتركة عن المستوطنات البشرية.

٢١ - وقدمت اللجنة وجامعة الدول العربية أيضا ورقات خلال الاجتماعات التي تعقدها كل منهما. فعلى سبيل المثال، قدمت اللجنة ورقة عن دور المرأة في المناطق الريفية خلال حلقة العمل التي نظمتها جامعة الدول العربية ومركز البيئة والتنمية في المنطقة العربية وأوروبا، بالتعاون مع المكتب الإقليمي لغربي آسيا التابع لمنظمة الأمم المتحدة للبيئة، بشأن دور المرأة في حماية البيئة من التلوث وترشيد استخدام الموارد. واتفقت المنظمتان على أن تضطلع اللجنة بدور تعميم المبادئ التوجيهية عن هذا الموضوع وأن تواصل دعم جامعة الدول العربية في متابعة المسائل المتصلة بدور المرأة في حماية البيئة.

٢٢ - وفي مجال الإحصاءات، تعمل المنظمتان على تعبئة الجهود في مجال نشر استخدام المعايير الدولية وتعزيمان العمل بصورة مشتركة، وبالاتناد إلى النظام الدولي للحسابات القومية على إصدار شرح لمصطلحات الحسابات القومية، كانت جامعة الدول العربية قد شرعت فيه وتعزيم المنظمتان حاليا مواصلة العمل عليه من خلال تعبئة الجهود والموارد. كما تعاونا في إصدار نشرة مشتركة تصدر مرتين في السنة بعنوان "نشرة الإحصاءات الصناعية".

٢٣ - وفي مجال النقل، أدت المشاورات مع جامعة الدول العربية إلى تعديل نظام التقييم المعتمد بالنسبة لشبكة النقل المتكاملة للمشرق العربي، الذي كانت اللجنة قد وضعت، بحيث يشمل البلدان العربية في شمال أفريقيا في المستقبل.

٢٤ - وفي مجال الموارد الطبيعية والبيئة، تعاونت اللجنة مع مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن البيئة في تنفيذ مشاريع تتعلق بالمجالات ذات الأولوية المتصلة بجدول أعمال القرن ٢١ في المنطقة العربية^(١). فلدى مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن البيئة آلية متطورة للغاية للوفاء بهذا الغرض، وبإمكان اللجنة استخدام خبرة المجلس في هذا المجال.

٢٥ - وتعاون اللجنة مع برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية بشأن مسائل تتصل بإجراء الدراسات المتصلة بالأسر المعيشية في المخيمات الفلسطينية في لبنان والجمهورية العربية السورية. وينطوي التعاون أيضا على الاضطلاع بمشروع إنمائي للمجتمعات المحلية يموله برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية. وقد بدأ المشروع في مصر والجمهورية العربية السورية ونفذ بنفس الطريقة في بلدان أخرى، ومن المعتمد تنفيذه أيضا في لبنان.

٢٩ - وقد كان هناك تعاون طويل الأمد بين اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا واللجنة المشتركة المعنية بالبيئة والتنمية في المنطقة العربية لمواصلة النظر سويا في المسائل البيئية على المستوى الإقليمي، فقد شاركتا مثلا في تمويل اجتماع عقدته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بشأن مدى كفاية التشريعات البيئية وتعزيز آليات الإنفاذ في البلدان العربية (بيروت، حزيران/يونيه ١٩٩٩)، وهي مسألة ذات أهمية خاصة للمنطقة التي تعاني من قلة التشريعات البيئية وآليات الإنفاذ اللازمة.

٣٠ - وتعاون اللجنة أيضا مع عدد من المنظمات الإقليمية الأخرى من خلال المشاركة والمساهمة بصورة متبادلة في الاجتماعات المعقودة.

الحواشي

- (١) تقرير المؤتمر الرابع المعني بالمرأة، بيجين، ٤-١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.13)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.
- (٢) تقرير الأمين العام عن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اعتمدها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، القرار ١، المرفق الثاني.

٢٦ - لقد كانت هناك علاقات طويلة الأمد بين اللجنة والمنظمة العربية للتعليم والتنمية الصناعية، بما في ذلك المسائل المتصلة بمنظمة التجارة العالمية، وتوحيد مقاييس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وتنميتها. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقدت اللجنة، بالتعاون مع المنظمة العربية للتعليم والتنمية الصناعية، اجتماعا رفيع المستوى اشتركت فيه أيضا المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس تناول موضوع إدارة وتنسيق عملية توحيد المقاييس وتقييم الالتزام بها في البلدان العربية (الرباط، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩) بوصفه جهدا مشتركا لبناء قدرات المؤسسات الوطنية لتوحيد المقاييس في المنطقة. وإن مشاركة المنظمة العربية للتعليم والتنمية الصناعية سمحت للجنة بإشراك البلدان العربية عموما.

٢٧ - وجرى اختيار اللجنة كعضو في مجلس أمناء مركز المرأة العربية للتدريب والبحث. وتقوم المنظمتان بترجمة ووضع نهج مشترك للسياسات من أجل النهوض بالمرأة.

٢٨ - وأقام مجلس التعاون الخليجي واللجنة تعاوننا وثيقا انطوى على بناء هياكل أساسية في مجالي النقل والكهرباء وإنشاء قاعدة بيانات تتصل بالنقل لبلدان مجلس التعاون الخليجي. واشتركت اللجنة في عملية اضطلعت بها أمانة